الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة
-دراسة حالة الجزائر-

د-طالب سومية شهيناز
جامعة سيدي بلعباس
soumyabouguerri@gmail.com
أ.د لبيق محمد البشير
جامعة سيدي بلعباس
lebiqbchir@gmail.com

Received: *Jan 2018* ***Accepted:*** *Fèv 2018* ***Published:*** *Mar 2018*

ملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل وقياس الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري للفترة (1985-2015) باستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة. ولتحقيق هذا الهدف تم تقدير العلاقة الديناميكية ما بين معدلات البطالة والمتغيرات الاقتصادية الكلية عن طريق استخدام منهج الحدود للتكامل المشترك وذلك بهدف تقدير مرونات الأجلين القصير والطويل.
وتتلخص أهم نتائج هذه الدراسة في الآتي: أن مكونات النشاط الاقتصادي المتمثلة في كل من معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التراكم في رأسمال تؤثر بشكل ضعيف على معدلات البطالة في الأجل الطويل في حين أن معدلات البطالة لا تستجيب في الأجل الطويل لكل من حجم الانفاق الحكومي والصادرات والواردات، بالإضافة إلى عدم تحقق علاقة فيلبس.
وعليه أوصت الدراسة بضرورة إصلاح هيكل الاقتصاد الجزائري بالطريقة التي تسمح باستيعاب عدد أكبر من العاملين والرفع من معدلات النمو مع تشجيع الاستثمارات التي تستخدم بكثافة اليد العاملة وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتقليل معدلات البطالة.
الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، البطالة، منهج الحدود للتكامل المشترك، قانون أوكن .

Abstract:
This study aimed to analyze and measure the dynamic impact of economic growth on unemployment rates in the Algerian economy for the period (1985-2015) using the time series methods of the study variables. To achieve this goal, the dynamic relationship between unemployment rates and macroeconomic variables was estimated by using ARDL Bounds Testing Approach to Co-integration to estimate short- and long-term elasticities.
The main findings of this study are: The components of the economic activity represented by both economic growth rates and capital accumulation rates have a slight impact on long-term unemployment rates. In the long term, unemployment rates don't respond to both the volume of government expenditure and exports and imports, in addition, Phelps's relationship was not achieved.
The study recommended that the structure of the Algerian economy should be reformed in such a way as to accommodate a larger number of workers and increase growth rates, while encouraging labor-intensive investments, thereby increasing real growth domestic product(GDP) and reducing unemployment
Keywords: Economic growth, Unemployment, ARDL Bounds Testing Approach to Co-integration, okun's law

مقدمة:

تعد البطالة من المشاكل الاقتصادية التي تشكل حاجز أمام التنمية والتقدم في الكثير من المجتمعات النامية وأيضا المتقدمة، بحيث تسعى هذه الأخيرة إلى تفعيل ووضع استراتيجيات وسياسات جديدة هدفها امتصاص نسبة العاطلين عن العمل[1]. بحيث تنجم هذه الظاهرة من خلال وجود اختلال ما بين العرض العمل والطلب عليه، وينتج عنها هدر للموارد البشرية بحيث أنها مكلفة للفرد والأسرة والمجتمع وتقود إلى الفقر والجريمة والانحراف.

إن الاقتصاد الجزائري عرف خلال الثلاثين سنة الأخيرة الكثير من التغيرات السياسية والاقتصادية، وبهدف النهوض بالاقتصاد الوطني، قامت الحكومة بالمخطط الخماسي الأول للفترة الممتدة من1980إلى1984 بهدف العمل على إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال الابتعاد عن سياسة مركزية الادارة [2]. وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي وأحادي التصدير، حيث يهيمن فيه النفط على أكثر من 95% من إجمالي الصادرات جعل منها تابعة بشكل تام لحركة الأسواق العالمية وتقلباتها ففي سنة 1986 تعرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمة بترولية من جراء انخفاض أسعار النفط إلى تقريبا النصف أي أن سعر البرميل بلغ 14 دولار سنة 1986 مقابل 27 دولار سنة 1985 مما تسبب في انخفاض 50% من إيرادات الميزانية التي بلغ العجز فيها 13.7% سنة 1988 وبالتالي تراجع الحركة التنموية المتخذة.

فنظرا لتدهور ميزانية الدولة كان لابد من إيجاد حلول لمعالجة الوضع، فاعتمدت الحكومة إصلاحات جديدة أولها تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وكان ذلك سنة 1987 ثم لجأت إلى التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام السوق الحر من خلال قانون النقد والقرض رقم (10/90) المؤرخ في (1990/4/14)، وقانون توجيه الاستثمارات رقم (12/93) المؤرخ في (1993/10/5) إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن بدون أثار سلبية بحيث نجم عنها ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم مع تدني مستويات النمو الاقتصادي.

فلجأت بذلك الجزائر إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي من أجل الوصول إلى الموازنة العامة في الاقتصاد ولم يكن هو أيضا من غير سلبيات، بحيث قفزت معدلات البطالة إلى 30% سنة 2000،و يرجع 52% منها إلى القطاع الحكومي و 48% إلى القطاع الخاص ، وقد قدرت البطالة في هذه المرحلة بحوالي 4.2 مليون شخص مست 80 % من فئة الشباب الذين لا يتجاوز سنهم 30 سنة، وفي نفس السنة عرف الاقتصاد نوع من الانتعاش من جراء ارتفاع أسعار البترول ليبلغ سعر البرميل 28,60 دولار، وعليه تبنت الحكومة برنامج لدعم النمو من أجل إنعاش الاقتصاد وتقليل من معدلات البطالة مما كان له أثر إيجابي حيث سجل انخفاض في معدلات البطالة إلى 10.2% في سنة 2009 وضلت في هذه الحدود خلال هذه 6 سنوات الأخيرة أي في حدود 10% حيث بلغ متوسطها 10.5%، أما فيما يخص معدل النمو الاقتصادي فلم تسجل معدلات مرتفعة حيث بلغت 3.3% سنة 2012 و4.1% سنة 2014.

ففي ظل كل هذه التغيرات والتقلبات في معدلات البطالة والنمو الاقتصادي سوف نعتمد في هذه الورقة على المنهج الكمي القياسي، من أجل محاولة تحديد الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة وأساس العلاقة التي تربط بينهما، ما قد يسلط الضوء على المشاكل التي يعاني منها هيكل الاقتصاد الجزائري والنمو الاقتصادي وبالتالي السماح بتحسين الواقع الاقتصادي في الجزائر من خلال هذا الجانب.

ومن خلال ما سبق تتجلى إشكالية الدراسة في طرح التساؤلات التالية:

أولا: ما هو اتجاه العلاقة ما بين معدلات البطالة ومؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر؟

ثانيا: هل لمعدلات التضخم أثر على معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري؟

ثالثا: هل هناك عوامل أخرى تؤثر على معدلات البطالة في الجزائر؟

رابعا: لماذا معدلات البطالة في الجزائر بقت مرتفعة بالرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي؟

2/-الدراسات السابقة

دراسة الطاهر جليط[3] (2016):

اهتمت الدراسة بتحديد أهم العوامل التي تتحكم في معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2014) بحيث اعتبر أن كل من الانفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، معدلات التضخم، وأسعار البترول من أهم محددات البطالة ومن أجل الوصول إلى الهدف اعتمد على نموذج الانحدار الذاتي VAR، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من السياسة المالية ونقدية لا تؤثر على معدلات البطالة في الجزائر كما أن معدلات التضخم في الجزائر ترتبط بعلاقة طردية مع معدلات البطالة أي عكس النظرية الاقتصادية.

دراسة Shujaat abbes[4](2014):

من خلال هذه الدراسة حاول الباحث دراسة أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الأجل الطويل في باكستان وذلك خلال الفترة (1990-2006)، مستخدما منهج التكامل المشترك للحدود (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ما بين معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في الفترة طويلة الأجل مع غياب هذه العلاقة في الفترة القصيرة، بحيث أن في الأجل الطويل لما ترتفع معدلات النمو الاقتصادي بنسبة (1 %) تخفض من مستويات البطالة بنسبة (1.665 %) مع سرعة تعديل قدرت بـ(83 %).

3/-فرضيات الدراسة

انطلاقا من مشكلة الدراسة فقد ثم وضع الفرضيات التالية التي سيتم اختبارها في هذه الدراسة:

أولا: لا تتأثر معدلات البطالة في الجزائر بالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي في كل من الأجلين القصير والطويل.

ثانيا: لا تتأثر معدلات البطالة في الجزائر بمكونات الطلب الكلي (إنفاق حكومي، صادرات، وواردات)، الذي بدوره يرتبط بمعدل النمو الاقتصادي والقطاعات الأخرى.

ثالثا: لا تتأثر معدلات البطالة بمعدلات التضخم السائدة في الاقتصاد وفقا لعلاقة Phillips.

رابعا: لا تتأثر معدلات البطالة في الجزائر بإجمالي تكوين رأسمال.

4/-الاقتصاد الجزائري ما بين الاصلاحات والاجراءات الاقتصادية من أجل الحد من البطالة (1985-2015)

تبنت الجزائر كغيرها من الدول المتخلفة برنامج للتثبيت أو الاستقرار الاقتصادي مدعوماً ببرنامج التصحيح الهيكلي، وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، إن الجزائر عرفت أزمة اقتصادية حادة سنة1986 وعليه كان لابد من إجراء تعديلات استعجالية من أجل النهوض بالاقتصاد وتدارك الأثار الناجمة عنها، فطبقت برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي يعالج الاختلالات قصيرة المدى بهدف توفير الاستقرار الاقتصادي على أسس سليمة من خلال التطرق إلى الاختلالات الداخلية والخارجية، ثم جاء بعده مخطط التعديل الهيكلي الذي يعمل على المدى الطويل من أجل تغيير النمط العام السائد لتدفقات العرض والطلب وذلك من خلال مجموعة من التدابير ترتبط بالاقتصاد ككل أو تتعلق بقطاعات اقتصادية معينة أو كلاهما.

أولا-الإصلاحات الاقتصادية:

1-مخطط الاستقرار الاقتصادي: إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية لها واشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية.

1-1 برنامج التثبيت الاقتصادي الأول"31-05-1989-30-05-1990"

مع اشتداد الأزمة كان لابد من الدولة الجزائرية الخوض في إصلاحات ذاتية لكن دون جدوى، لذا أبرمت اتفاقات مع الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي الذي اشترط عليها مقابل ذلك تحرير التجارة الخارجية من خلال إزالة العوائق الإدارية السعرية أمام الصادرات والواردات سواء كانت تدفقات سلعية أم خدماتية[5]، وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، والتحرير الكامل للاقتصاد على أساس مبدأ العرض والطلب بهدف القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية.

لقد سمحت هذه المفاوضات بالحصول على سيولة لمدة أطول وبمعدل فائدة منخفض مقارنة مع المعدلات المطبقة في السوق وفي جوان 1989 وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة[6] في إطار اتفاقية stand by، والتي استخدمت كليا في 30 ماي 1990[7].

إلا أن هذا برنامج لم يصل إلى النتائج المرجوة منه بحيث كانت نتائج ضعيفة ونذكر منها:

- ضعف معدل استعمال طاقات الإنتاج الذي وصلت إلى 52.2 %للقطاع العام، وأقل من 56% للقطاع الخاص.

-انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991، ثم إلى 26.7مليار دولار سنة 1992 مع ارتفاع خدمة الديون من 73.9% سنة 1991 إلى 76.5%سنة 1992.

وبذلك تكون سنة 1990 سنة التحول في المجال الاقتصادي حيث ألغي فيها برنامج التجارة الخارجية واعتمد مخطط التمويل الخارجي من طرف البنوك بدلا من الحصص الرسمية للميزانيات، كما ساعد قانون النقد والقرض بالتحرير الجزئي للتجارة والقضاء على احتكار الدولة والانفتاح نحو رأسمال الأجنبي من أجل تحقيق التنمية.

1-2 برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني"03-06-1991-30-03-1992"

إن السنة الأولى من التعديل الاقتصادي لم تكن كافية وبذلك كان لابد الى اللجوء مرة أخرى لصندوق النقد الدولي لمواصلة مسيرة الإصلاحات في الجزائر وكان ذلك في 03 جوان 1991، ووافق الصندوق بمنح 300 مليون وحدة سحب خاصة أي ما يعادل 403 مليون دولار[8].

على ضوء جميع هده الإصلاحات توصلوا إلى مجموعة من النتائج إلا أنه كانت سلبية أكثر منها إيجابية نذكر:

-فائض في الميزان التجاري حيث سجل هذا الاخير 4420 مليون دولار سنة 1991 مقابل 1303 مليون دولار سنة 1991 وقد أرجع الاقتصاديين هذا التراجع في الفائض إلى تدهور كل من أسعار النفط في الأسواق العالمية، وانخفاض الصادرات، انخفاض مستويات المديونية الخارجية، تطوير الاستثمار وذلك من خلال مجموعة من التعديلات القانونية حيث سمح بإدخال الاستثمار الأجنبي في مجال البحث والتنقيب مما يجعلنا نستفيد أكثر من الخبرة والمهارات التكنولوجية وذلك من خلال قانون 21/91 المؤرخ في 04-12-1991[9]، المتعلق بقانون المحروقات والذي يتمحور في: توسيع مجال الشراكة مع الأجانب بهدف زيادة التنقيب الآبار الجديدة وغير المستغلة، تحديد عقود الشراكة يخضع لها الشركاء، حصول المستثمرين الأجانب على جزء من الإنتاج مقابل مساهمته.

ولكن مند سنة 1992 ظهرت اختلالات هيكلة في الاقتصاد وتباطأت وتيرة النمو حيث عرف ارتفاع ملحوظ في مستويات البطالة حيث بلغت هذه الاخيرة 23.2%[10]، كما عرف الاستهلاك الحكومي ارتفاع بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي، كما سجل الاقتصاد ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم حيث بلغت 31% في نفس السنة وعليه مرت الجزائر في هذه الفترة بوضع اقتصادي صعب وكان لابد من الحصول على تمويلات إضافية من صندوق النقد الدولي للخروج من هذه الازمة.

1-3 برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث"04-1994-03-1995"

إن تأزم الوضع الاقتصادي للبلد دفعها بالتوجه للمرة الثالثة على التوالي إلى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على مساعدات مالية إضافية تمكنها من الخروج من الأزمة كون أن تبعية الجزائر إلى المحروقات أثرت سلبا على وثيرة النمو والإصلاح بمجرد انخفاض أسعار البترول وقد وافق الصندوق بمنح 731.5 مليون حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 1037 مليون دولار[11].

فقد تمحورت الإصلاحات التي تسعى الجزائر بالقيام بها في النقاط الآتية[12]:

-الحد من مستويات البطالة عن طريق زيادة معدلات النمو وذلك عن طريق تشجيع قطاع الصناعة والفلاحة.

-التخفيض من معدلات التضخم وذلك من خلال إعادة التوازنات الداخلية والخارجية.

-إصلاحات المؤسسات الحكومية من خلال إعادة هيكلتها.

-التوجه الفعلي نحو السوق الحرة.

-حل أزمة السكن من خلال الاستثمار في هذا المجال.

كل هذه الإجراءات اعادت الثقة إلى البلد ومكانته من الاستفادة أيضا من 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي واتفق على إعادة جدولة الديون سنة 1994 وذلك لمدة 16 سنة مع نادي باريس بحيث برمت 17 اتفاقية مزدوجة.

2-مخطط التعديل الهيكلي:31-03-1995 – 01-04-1998

يعد من أبرز المخططات الإصلاحية في الجزائر لسنة 1995 بعد برنامج الاستقرار الاقتصادي، بحيث حاول المساس بمختلف القطاعات بهدف الحصول على الحلول للازمة الاقتصادية والركود الاقتصادي التي تعاني منه الجزائر بحيث كما ذكرنا سابقا تميز الاقتصاد الجزائري بمايلي[13]:

-انخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

-تفاقم معدلات البطالة.

-ارتفاع معدلات التضخم واستمرار العجز في الميزانية.

-تراجع حجم الاستثمارات ورؤوس الأموال.

2-1 مخطط التعديل الهيكلي والسياسة النقدية والمالية

1/-السياسة النقدية:

إن برنامج التعديل الهيكلي هدف من خلال السياسة النقدية إلى تقليص الطلب الفعال، عن طريق امتصاص السيولة والحد من العرض النقدي بهدف التقليص من معدلات التضخم وذلك من خلال معالجة السقوف الائتمانية، وإعادة صياغة السياسة النقدية من أجل تحسين السوق المالي مع إلغاء الائتمانات لقطاعات معينة[14].

2/-السياسة المالية:

إن التعديل مس أيضا السياسة المالية وذلك من خلال تدعيم أسعار الفائدة، وسعر الصرف كركائز أساسية للنظام ويمكن تلخيص التعديلات فيمايلي[15]:

-ضبط عملية الإصدار النقدي وتطبيق مجموعة من الإجراءات الجديدة على عمليات الاقتراض الداخلي وذلك من أجل التقليل من القروض الاستهلاكية ودعم القروض الاستثمارية.

-الرفع من احتياطي الصرف للعملة الصعبة من أجل دعم سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

-تحسين أسعار الصرف ومحاولة تقليل الفجوة ما بين السوق الرسمي والموازي من خلال تخفيض الدينار الجزائري بـ 7.3% ثم بنسبة 40.1% في سنة 1994 بهدف تحرير السوق.

-إنشاء سوق ما بين البنوك للتعامل بالعملة الصعبة كما سمح المخطط أيضا بإنشاء مكاتب تجارية للتعامل بالعملات الأجنبية.

كانت هذه الإصلاحات مهمة خاصة من جانب الجهاز المصرفي بحيث أن صندوق النقد الدولي فرض تطبيق برنامج التعديل على كل الدول الراغبة في إعادة جدولة ديونها بهدف تقليص الاختلالات الهيكلية، وتحقيق توازنات اقتصادية داخلية وخارجية.

2-2 مخطط التعديل الهيكلي وتحرير الأسعار

ركز البرنامج على إلغاء مختلف الإعانات الحكومية على السلع بحيث كانت معظم السلع قبل سنة 1994 مدعومة من طرف الدولة بنسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال هذا البرنامج بدأ التحرير التدريجي للأسعار ورفع الدعم بحيث أصبحت الدولة لا تتدخل في تحديد أسعار السلع وكان هذا وفقا لنظام تحديد هامش الربح المطبق قبل سنة 1994، إلا أنه اختفي بعد سنة 1998 وجاء بداله نظام التعويضات الاجتماعية بهدف التقليل من الأثار السلبية الناتجة عن عدم تدخل الدولة. المتمثلة في الارتفاع الكبير للأسعار وزيادة معدلات التضخم وعليه انخفاض القدرة الشرائية للمواطن[16].

2-3 مخطط التعديل الهيكلي والقطاع العام والخاص

إضافة إلى كل الإصلاحات التي تمت في الاقتصاد فكان للبرامج أثرا على كل من القطاعين الخاص والعام

1/-القطاع الخاص: هدف البرنامج إلى تنمية الاستثمار الخاص والمتمثل في خصخصة المؤسسات العمومية الذي نص عليه في قانون المالية التكميلي سنة 1994 بعد الفشل الذي حققه النظام الاشتراكي وكان ذلك في حدود 49%، ثم وسعت وأصبحت غير محدودة من خلال قانون الخصخصة لسنة 1995، وبذلك يعد هذا البرنامج أهم البرامج لتحرير القطاع وإنهاء احتكار الدولة لعمليات التسيير وشملت الخصخصة إلى جانب المؤسسات الإنتاجية كل من شركات التأمين، المصارف التجارية، والقطاع الفلاحي حيث صوحبت بعدد من التدابير استهدفت تشجيع الإنتاج الزراعي[17].

2/-القطاع العام: القطاع العام الجزائري هو أيضا عرف العديد من الإصلاحات بعد سنة 1988 ومن أهمها ثم إنشاء صناديق المساهمة الثمانية التي كانت تعطي الحق للمؤسسة بممارسة حقها واتخاذ قراراتها مع بقاء الملكية لرأسمال لصالح الدولة، ولكن قبل إنشاء هذه الصناديق وفي إطار برنامج التصحيح الهيكلي للمؤسسات العمومية جاء مخطط التقويم الداخلي الذي وضع كل الوسائل والامكانيات التي من شأنها تحسين مستوى الإنتاجية والاستعمال الأفضل للمواد.

وفي 25-09-1995 ثم إعادة تأطير الصناديق وفقا للمرسوم 95-25 الذي نص على كيفية تسير رؤوس الأموال التابعة للدولة وحلت نهائيا هذه الصناديق بعدما أبرزت فشلها وبقي اقتصاد الدولة على حاله في 25-12-1995، وتركت المجال لظهور الشركات القابضة التي تجمع رؤوس أموال لعدة شركات متقاربة أو متعاملة مع بعضها البعض[18].

لم تعطي هذه التعديلات نتائج إيجابية على مستوى الاقتصاد بحيث زادت قيمة الدين الخارجي، وزاد الفرق في الموازنة فأصبح مستعجلا إجراء التعديلات على المنظومة الاقتصادية وهو ما استحدثه قانون 95-22 الموافق لـ 26 أوت 1995 بشأن الخصخصة الذي ينص على رفع الدولة يدها على تسير المشاريع الإنتاجية وترك المجال للقطاع الخاص في الإدارة وذلك سواءا بنقل كل الملكية أو جزء منها.

3-برنامج الإنعاش الاقتصادي: بعد كل من مخطط الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي شرعت الجزائر في سياسة مالية توسعية مختلفة عن السياسات المطبقة من قبل بحيث اتخذت الشكل الكينزي الذي يهدف إلى الرفع من معدلات النمو من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري وقد تم تجسيده عن طريق البرامج التنموية التالية:

3-1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي[19]: programme de soutien a la relance economique (2001-2004): خصص لهذا البرنامج الثلاثي الأول غلاف أولي مقدر ب 525 مليار دينار أي ما يقارب 7 ملايير دولار أمريكي في فترة الأولى قبل ما يصبح غلافه المالي 1.216 مليار دينار ما يقارب 16 مليار دولار، بعدما تم إضافة مشاريع جديدة ودراسة جدوى للمشاريع المبرمجة.

3-2 برنامج دعم النمو programme complémentaire de soutien de croissance (2005-2009): خصص لبرنامج الخماسي الأول غلاف مالي مقدر بـ 8.705 ملايير دينار أي ما يقارب 114 مليار دولار ومن الأهداف الرئيسية للبرنامج: القضاء على البناء الهش، تجسيد برنامجي الهضاب العليا والجنوب، تطوير البنى التحتية، الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال إبرام عقود شراكه وتشجيع القطاع الخاص[20].

في هذه الفترة عرفت الجزائر تحسن في أوضاعها المالية نظرا لارتفاع أسعار النفط التي بلغت ما قيمة (98.9 دولار) سنة[21]2008 مقابل (54.6 دولار) سنة 2005.

أما عن معدلات النمو الاقتصادي فقد بلغت (2.4%) سنة 2008، وعليه تجسدت الأهداف الرئيسية للبرنامج، بينما معدلات البطالة والتضخم فبلغت (11.3%) و(4.86%) على التوالي.

3-3 برنامج توطيد النمو programme de consolidation de la croissance economique (2010-2014) إن برنامج الخماسي الثاني خصص له غلاف مالي بقيمة 21.214 مليار دينار أي ما يقارب 286 [22]مليار دولار وجاء هذا البرنامج لتوطيد النمو والمشاريع التي بدأ إنجازها ضمن برنامج الخماسي الأول، الحد من البطالة عبر إنشاء 3 ملايين منصب عمل، تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الحسن وكانت من أولياته أيضا هو التعليم والصحة بحيث خصص لها ما يقارب نصف القيمة الاجمالية.

3-4برنامج توطيد النمو الاقتصادي programme de consolidation de la croissance economique (2015-2019): إن برنامج الخماسي الثالث خصص له غلاف مالي بقيمة 21.000 مليار دينار أي ما يقارب 262 مليار دولار[23] وجاء هذا البرنامج لتوطيد النمو الاقتصادي عن طريق الرفع من معدلات النمو لكي تتراوح 7% في سنة 2019بالاضافة إلى تكملة المشاريع الاستثمارية وتحسين البنى التحتية التي بدأ في تطبيقها خلال البرنامجين السابقين، مع تخصيص 600مشروع في قطاع الصيد البحري.

إن كل هذه البرامج والاغلفة المالية التي صرفت من أجل النهوض بالاقتصاد وتحريك عجلة النمو بائت بالفشل، بحيث أنها لم تستثمر في بناء مؤسسات تولد القيمة المضافة في البلد وتعمل على زيادة معدلات النمو خارج قطاع المحروقات واقتصرت فقط على تحسين الخدمات الإنتاجية والاجتماعية بخلق فرص عمل وتخفيض من معدلات البطالة بحيث كان الحكومة في كل مرة تضح الأموال في الاقتصاد من أجل تدارك النقائص وتغطية الفشل في مختلف المشاريع وذلك عن طريف مداخيل النفط.

ثانيا-مكافحة البطالة في الجزائر

من خلال برامج الإصلاح سجلت الجزائر ارتفاع كبير لمعدلات البطالة والتضخم في هذه الفترة وكان لابد من وجود حلول مستعجلة لها، فقامت الحكومة من خلال كل من وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وزارة التضامن الاجتماعي والأسرة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بإنشاء مجموعة من الأجهزة لامتصاص وادماج أكبر عدد ممكن من البطالين لتخفيف من هذه المعدلات وسيتم تلخيص مختلف الإجراءات المتخذة من طرف الوزارات المختلفة:

1 -وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

1-1 الوكالة الوطنية للتشغيل: Agence National de L'emploi (ANEM)

أنشئت الوكالة سنة 1990 تحث وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، من أهدافها الأساسية هو العمل على تنظيم سوق العمل ومحاربة البطالة عن طريق كل من جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) وعقد العمل المدعم (CTA)[24] .

(DAIP) وهو جهاز بدأ العمل في 2008، هدفه هو إدماج فئة الشباب المتمدرسين والغير المتمدرسين من خلال 03 عقود متمثلة في (CFI): هي عبارة عن عقود تكوين وإدماج لفئة الشباب الغير متمدرسة أي بدون تكوين ولا تأهيل. و (CIP): هي عبارة عن عقود الإدماج المهني التي تخص خريجي التكوين المهني والمنقطعين عن الدراسة في المرحلة الثانوية، بالإضافة إلى(CID) وهي عبارة عن عقود إدماج تخص الفئة المتمدرسة أي المتحصلين على شهادات جامعية.

(CTA): هو عقد عمل مدعم ويدخل في الإطار العام لجهاز المساعدة على الادماج المهني.

في إطار (CTA) تعطى امتيازات للمؤسسات المستقبلة وتمثل في تخفيضات في التأمين لمدة 03 سنوات، مع تقديم دعم مالي لهذه المؤسسات.

1-2 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة La Caisse national de l'assurance chômage (CNAC):

أنشئ الصندوق سنة 1994 من أجل التخفيف من أثار الناجمة عن تسريح العمال من القطاعات الاقتصادية ضمن برنامج التعديل الهيكلي وهي تخص الأشخاص التي تتراوح أعمارهم ما بين 35 و50 سنة وقامت بإجرائيين:

-الإجراءات الغير فعالة: يتضمن إجراءات التأمين عن البطالة، (CRE) تكوين المسرحين من العمل من أجل إعادة إدماجهم، (CATI) إعادة إدماج الأشخاص التي ثم تسريحهم من الشركات قيد التصفية، (AED) منحة الإرهابيين المعفى عنهم في إطار العفو المدني، (FR) مساعدة المؤسسات من طرف الوكالة من أجل تفادي الإفلاس مثل: صندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء الذي تلقى الدعم من الوكالة من أجل مواجهة الإفلاس.

-الإجراءات الفعالة: من الصيغ الجديدة والفعالة في الوكالة هو تقديم قروض صغيرة للأفراد البالغين ما بين 30-50 سنة ولكن من أموال الوكالة.

3-1 الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب Agence National de soutien de l'emploi de jeunes(ANSEJ): أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996 حيث أنها تقوم على[25]:

-مساعدة الشباب البالغين ما بين 20-40سنة في الحصول على قروض بامتيازات لتجسيد المشاريع ولذلك يجب أن يكون الشخص متحصل سواء عن شهادة جامعية أو شهادة تكوين مهني، أو شهادة متحصل عليها من طرف مدرسة معتمدة.

- وتقوم بتتابع الاستثمارات المنجزة، مساعدة الشباب مع المؤسسات والهيئات المعنية بالإنجاز، تشجع الأعمال والتدابير الأخرى التي تعمل على ترقية الأنشطة وتوسيعها، وتأخذ المؤسسات المصغرة إحدى الصيغ الثلاث: التمويل الخاص، التمويل الثنائي، التمويل الثلاثي.

2 -وزارة التضامن الاجتماعي والأسرة

2-1 وكالة التنمية الاجتماعية Agence de Développement Social (ADS): أنشئت سنة 1996 من أجل العمل على زيادة مناصب العمل وترقية التشغيل بالإضافة إلى مساعدة الطبقة المحرومة وتضم كل من:

(AFS)[26]: المنحة الجزافية للتضامن بدأ العمل بها سنة 1994، ويستفيد منها الأفراد المحرومين الغير القادرين عن العمل والغير المستفيدين من منح المساعدة الاجتماعية، وبلغت قيمتها 3000دج شهريا بالإضافة إلى 120 دج لكل ذوي الحقوق (03 لا أكثر)، مشروع مجمد ولا يقبل الملفات مند سنة 2014.

(DAIS): هي عبارة عن منحة الأنشطة ذات المنفعة العامة من أجل إدماج الأشخاص التي تعاني من التهميش وعدم الاندماج في النسيج الاجتماعي، من خلال توفير لهم مناصب على مستوى البلديات بشكل مؤقت وليس دائم مقابل 3000 دج شهريا وهي نفسها (ESIL) وتغير اسمها سنة 2011 بعدما أصبحت عبارة عقد لمدة 06 سنوات بعدما كان عقد غير منتهي الصلاحية.

(TUP-HUMO):[27] برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة وبدأ العمل به خلال سنة 1996 في إطار البرامج الممولة من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكان الهدف منه هو إنشاء مكثف لمناصب العمل المؤقتة وذلك عن طريق إدماجهم في ورشات صيانة، الري الطرقات ...إلخ لفئة الشباب الغير المتمدرس بالخصوص في المناطق النائية التي تعاني من نسب بطالة جد مرتفعة.

(PID): عقود ما قبل التشغيل بدأ العمل بالبرنامج سنة 2008 وهي نفسها عقود ما قبل التشغيل (cpe) ويهتم بمكافحة البطالة عند الفئة المتمدرسة من خريجي الجامعات والتقنيين الساميين من أجل إدماجهم في سوق العمل[28]، والبالغين ما بين 19 و35 سنة ومعفيين من الخدمة الوطنية.

(DEV-COM) هو من البرامج أيضا الموجهة إلى محاربة الفقر عن طريق الرفع من المستوى المعيشي للطبقة الهشة، وذلك من خلال إدماجهم في مشاريع اقتصادية ذات طابع اجتماعي ويستفيد منها المجتمع المدني من جمعيات خيرية، جمعيات الأحياء من أجل القيام بمشاريع صغيرة كقاعات العلاج، تطهير قنوات الري، إنشاء قاعات متعددة الرياضات...إلخ.

(BA): مشروع الجزائر البيضاء بدأ العمل به سنة 2006 وهي مشاريع خاصة بتنظيف الأحياء من خلال تكوين شباب لتكوين مقاولتيه في المستقبل، وهي تخص الأفراد البالغين ما بين 18و 40 سنة، بشرط ألا يكون متحصل على أي إجراء من إجراءات مكافحة البطالة وتكون مدة المشروع سنة واحدة.

(CPS): خلية التضامن الجواري أنشأت سنة 2008، تعمل على استهداف الفئة الهشة من أجل تحديد احتياجاتها قصد تقديم يد المساعدة ويضم الفريق: طبيب عام، طبيب نفسي، مساعد اجتماعي، مهندس زراعي أو اقتصادي وذلك حسب قطاع التدخل.

2-2الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر Agence National de Gestion du Micro-crédit

أنشئت الوكالة سنة 2004 من أجل مواجهة الفقر والهشاشة وذلك من خلال تقديم مساعدات لأصحاب المشاريع الشخصية من أجل تجسيدها وخاصة المرأة الماكثة بالبيت، وذلك لفئة الأفراد البالغين من 19 سنة.

3-وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

3-1الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار L'Agence National De Développement de I' investissement:

أنشئت الوكالة سنة 1990 من أجل دعم الاستثمار وذلك من خلال تقييم المشاريع ودراستها وجاءت كبديل لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار وهي تقدم أيضا[29]: الاعفاء والتخفيض الضريبي،

4- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

4-1 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Plan National de Développement Agricole

أنشئت الوكالة سنة 1993 من مهامها الأساسية: توجيه ومساعدة الأفراد من أجل تجسيد مشاريعهم، المتابعة واستكمال المشاريع، بالإضافة إلى تقديم الإعفاءات للمستثمرين[30]. وذلك من أجل تنمية القطاع الفلاحي، إنشاء مناصب عمل على مستوى القطاع، المحافظة على البيئة من خلال القيام بحملات التشجير، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

5-وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

5-1 صندوق الزكاة: أنشئ صندوق الزكاة سنة 2003 في ولايتين نموذجتين (عنابة وسيدي بلعباس) وعممت في 2004 على جميع الولايات، حيث يقوم بتجميع موارد الزكاة وإعادة توزيعها ومن بين الصيغ المستخدمة للقضاء على البطالة هو القرض المصغر الذي يسمى بالقرض الحسن، الذي يمنح للأشخاص البالغين والقادرين على العمل لمدة 4 سنوات.

5/-اختبار أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة

تقوم هذه الدراسة على إتباع خطوات ونهج الدّراسات التطبيقية الحديثة من حيث تحديد العوامل التي لها دور مهم في التأثير على[31] مستويات البطالة في الجزائر سواءا بالارتكاز على النظريات الاقتصادية أو الدراسات السابقة. تقترح الدراسة 03 نماذج حيث تفترض أن معدّلات البطالة GL في الجزائر تتغير بالأخص بمستوى التغير الحاصل في النشاط الاقتصادي، ويتم التعبير عنه بمتغيرين، معدّل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي GY (علاقة عكسية)، وأيضا معدّل النمو في مخزون رأسمال GK الذي سيعمل على تخفيض البطالة المرتفعة، حيث أن ارتفاع هذا الأخير يمكن أن يقود إلى زيادة الإنتاجية[32].

وعليه تقترح الدراسة 03 نماذج والتي تأخذ الشكل التالي:

$$GL_1 = f\left(GY, GG, GX, GM\right)$$

$$GL_2 = f\left(GY, GK, GI\right) \qquad GL_3 = f\left(GY, GI\right)$$

1. استقراريه السلاسل الزمنية

الجدول رقم (01): النتائج النهائية لاختبارات جذر الوحدة

المتغير	طبيعة الاختبار	مستويات السكون	
		ADF	P.P
GL	النموذج (3)	I(1)**	I(1)*
	النموذج (2)	I(1)**	I(1)*
	النموذج (1)	I(1)*	I(1)*
GY	النموذج (3)	I(0)***	I(0)**
	النموذج (2)	I(0)*	I(0)**
	النموذج (1)	I(0)**	I(0)*
GI	النموذج (3)	I(1)**	I(1)*
	النموذج (2)	I(1)*	I(1)*
	النموذج (1)	I(1)*	I(1)*
GK	النموذج (3)	I(0)*	I(0)*
	النموذج (2)	I(0)*	I(0)*
	النموذج (1)	I(0)*	I(0)*
GG	النموذج (3)	I(1)**	I(1)*
	النموذج (2)	I(1)*	I(1)*
	النموذج (1)	I(1)*	I(1)*
GX	النموذج (3)	I(1)*	I(1)*
	النموذج (2)	I(1)*	I(1)*
	النموذج (1)	I(1)*	I(1)*
GM	النموذج (3)	I(1)*	I(1)*
	النموذج (2)	I(1)*	I(1)*
	النموذج (1)	I(1)*	I(1)*

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على الرزمة الإحصائيةEviews9 /*، ** و *** ذات دلالة إحصائية (معنوية) عند المستوى (1٪، 5٪ و 10٪)

نتيجة : من خلال الأدوات الإحصائية السابقة نستنتج أن كل من السلسلة GL_t، GI_t، GG_t، GM_t ، GX_t متكاملة من الدرجة الأولى ((I(1)) وهي من نوع (DS) دون انحراف، أما باقي السلاسل الزمنية فهي مستقرة في المستوى ((I(0)).

2-نماذج الإطار العام

2-1تحديد عدد التأخيرات الأمثل للنماذج

إن نماذج الإطار العام لمنهج الـ ARDL باستعمال برنامج Eviews9تأخذ العدد الكافي من فترات التخلّف الزمني أوتوماتيكيا للحصول على أفضل تقدير لها (فترات الإبطاء الأمثل يتم اختيارها على أقل قيمة لمعياري Akaike info criterion Schwarz criterion). وتكتب الصياغة العامة لهذه النماذج على النحو التالي:

$$GL_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_i (GL)_{t-i} + \sum_{j=0}^{m} \delta_j (GY)_{t-j} + \sum_{j=0}^{m} \chi_i (GG)_{t-j} + \sum_{j=0}^{m} \chi_i (GX)_{t-j} + \sum_{j=0}^{m} \chi_i (GM)_{t-j} + u_t \quad (1)$$

$$GL_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_i (GL)_{t-i} + \sum_{j=0}^{m} \delta_j (GY)_{t-j} + \sum_{j=0}^{m} \chi_i (GK)_{t-j} + \sum_{j=0}^{m} \chi_i (GI)_{t-j} + u_t \quad (2)$$

$$GL_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_i (GL)_{t-i} + \sum_{j=0}^{m} \delta_j (GY)_{t-j} + \sum_{j=0}^{m} \chi_i (GI)_{t-j} + u_t \quad (3)$$

بعد تقدير هذه النماذج بالاستعانة ببرنامج Eviews 9 تحصلنا على النتائج التالية التي تخص التأخيرات الأمثل للنماذج الثلاثة:

الجدول رقم(02):فترات التخلّف الزمني

النماذج المثلى (أقل قيمة لمعياري AKAIKE INFO CRITERION SCHWARZ CRITERION

(1)	(2)	(3)
ARDL (2.4.3.4.3)	ARDL (2.1.0.4)	ARDL (2.0.4)

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائيةEviews9 .

2-2 اختبار منهج الحدود (تقدير نماذج تصحيح الخطأ غير المقيدة UECM):

سيتم الاعتماد على أسلوب التكامل المشترك لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات النماذج في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، والمعروف باختبار منهج الحدود Bound Test[33].

ومن خلال هذه المنهجية تتخذ النماذج المستخدمة في الدّراسة العلاقات التالية[34]:

الجدول رقم (03): اختبارات منهج الحدود للكشف عن التكامل المشترك

(1)

مستوى 90%		مستوى 95%		مستوى 99%	
I(0) الحد الأسفل	I(1) الحد الأعلى	I(0) الحد الأسفل	I(1) الحد الأعلى	I(0) الحد الأسفل	I(1) الحد الأعلى
2.2	3.09	2.56	3.49	3.29	4.37
النموذج الأول: $GL_1 = f(GY, GG, GX, GM)$				F-Statistic = 1.55	
غياب التكامل المشترك					

(2)

مستوى 90%		مستوى 95%		مستوى 99%	
I(0) الحد الأسفل	I(1) الحد الأعلى	I(0) الحد الأسفل	I(1) الحد الأعلى	I(0) الحد الأسفل	I(1) الحد الأعلى
2.37	3.20	2.79	3.67	3.65	4.66
النموذج الثاني: $GL2 = f(GY, GK, GI)$				F-Statistic = 4.44**	
وجود تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة)					

(3)

مستوى 90%			مستوى 95%		مستوى 99%	
I(0) الحد الأسفل	I(1) الحد الأعلى	I(0) الحد الأسفل	I(1) الحد الأعلى	I(0) الحد الأسفل	I(1) الحد الأعلى	
2.63	3.35	3.1	3.87	4.13	5	
النموذج الثالث: $GL_2 = f(GY, GI)$					F-Statistic =6.768*	
وجود تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة)						

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على الرزمة الإحصائيةEviews9 /*، ** و *** ذات دلالة إحصائية (معنوية) عند المستوى (1٪، 5٪ و 10٪)

نعتمد على اختبار F بهدف تحديد مدى وجود علاقة طويلة الأجل في نموذج الـ ARDL، والقيم الحرجة ثم الحصول عليها بالاعتماد على برنامجي Eviews 9 و Microfit 5.0.

من الجدول نلاحظ أن قيمة (F) ظهرت ذات دلالة إحصائية وهي أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في كل من النموذج الثاني والنموذج الثالث أما في النموذج الأول فقد ظهرت أصغر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة ما يعني أنه لا توجد علاقة توازن في الأجل الطويل ما بين المتغيرات محل الدراسة.

وبناءا على ما سبق سيتم تقدير النموذج الثاني (2) والثالث (3) في كل من المدى الطويل والقصير.

2-3-تحديد العلاقة التوازنية في المدى الطويل:

وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدّرات المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): العلاقة التوازنية في المدى الطويل: معلمات الأجل الطويل (المتغير التابع GL)

النماذج المثلى (أقل قيمة لمعياري Akaike info criterion Schwarz criterion)

معلمات النموذجين المقدرة	$GL2 = f(GY, GK, GI)$	$GL_3 = f(GY, GI)$
	ARDL(2.1.0.4)	ARDL(2.0.4)
C	12.581	6.325
Gy	-1.278	-0.040
GI	*0.965	*1.190
GK	-***0.224	

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على الرزمة الإحصائيةEviews9 /*، ** و *** ذات دلالة إحصائية (معنوية) عند المستوى (1٪، 5٪ و 10٪)

من خلال نتائج الجدول في تقدير النموذجيين اللذان ضما تقدير أهم محددات معدّلات البطالة في الجزائر، فقد ظهرت بعض المعلمات المقدرة وفق الإشارة المتوقعة حسب الدراسات النظرية في حين البعض الآخر جاء عكس ما تشير إليه الدّراسات السابقة كما كان بعضها معنوي والبعض الآخر غير معنوي.

ومن خلال نتائج الجدول (04) نستنتج أن مرونة البطالة للانخفاض بالنسبة إلى الناتج كانت أكبر في النموذج الثاني، في المقابل مرونة البطالة بالنسبة إلى التراكم في رأسمال كانت أضعف أي أن معدلات البطالة لا تستجيب للانخفاض عند التغير الإيجابي لمعدلات التراكم في رأسمال بنفس الحجم عند تزايد معدلات النمو الاقتصادي وتعتبر هذه النتيجة مهمة من أجل القيام بخطط مستقبلية لألية التشغيل في الجزائر ومكافحة البطالة.

ومن خلال نتائج تقدير النموذج الثالث لأثر معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم على البطالة في الأجل الطويل تبين أن معدلات النمو الاقتصادي ترتبط بعلاقة عكسية ولكن غير معنوية مع معدلات البطالة وإن هذه النتيجة تتوافق مع النتائج المتحصل عليها في النموذج الثاني وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة الأولى.

أما فيما يخص معدلات التضخم فقد ارتبطت بعلاقة طردية ومعنوية مع معدلات البطالة في الأجل الطويل وهذه النتيجة تتوافق أيضا مع نتائج تقدير النموذج الثاني، ويتوافق مع الفرضية العدمية الثالثة.

2-4 تحديد العلاقة التوازنية في المدى القصير:

من أجل تقدير معلمات الأجل القصير نقوم باختبار نموذج تصحيح الخطأ باستخدام **ARDL** وتظهر النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج العلاقة التوازنية في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ لنموذج (المتغير التابع ΔGL))

معلمات النموذجين المقدرة $GL_2 = f(GY, GK, GI)$ $GL_3 = f(GY, GI)$

	ARDL(2.1.0.4)	ARDL(2.0.4)
$\Delta GL(-1)$	***0.231	*0.297***
ΔGY	0.014	0.056
ΔGK	***-0.031	
ΔGI	-0.003	0.035
$\Delta GI(-1)$	*-0.132	*-0.137
$\Delta GI(-2)$	**-0.040	-0.036
$\Delta GI(-3)$	*-0.194	*-0.209
$ECM(-1)$	*-0.137	*-0.145

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على الرزمة الإحصائيةEviews9 /*، ** و *** ذات دلالة إحصائية (معنوية) عند المستوى (1٪، 5٪ و 10٪)

❖ **النموذج الثاني:**

إن معامل تصحيح الخطأ ظهرت إشارته سالبة وعند مستوى المعنوية 1% مما يؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل. فمن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الثاني ظهرت النتائج نوعا ما مغايرة على النتائج المتحصل عليها في الأمد الطويل فالنمو الاقتصادي جاءت علاقته غير مطابقة مع النظرية الاقتصادية أي أن معدلات النمو الاقتصادي لا تقلل من معدلات البطالة في الأجل القصير وعليه نقبل الفرضية العدمية الأولى. أما فيما يخص معدلات التضخم فجاءت علاقتها عكسية مع معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد وبالتالي جاءت النتائج مغايرة لنتائج الأجل الطويل، وتتوافق مع النظرية الاقتصادية (منحنى فيلبس يتحقق في الأجل القصير)، فعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة الثالثة. إلا أن بالنسبة لمعدلات النمو في مخزون رأسمال فارتبطت عكسيا مع معدلات البطالة وبالتالي جاءت معلمات الأجل القصير متوافقة مع نتائج الأجل الطويل وبالتالي نرفض الفرضة العدمية ونقبل الفرضية البديلة الرابعة. وقد بلغ حد تصحيح الخطأ (0.137) وكانت اشارتها سالبة، أي أن (13%) من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في السنة وعليه يستلزم حوالي 7 سنوات و7 أشهر من أجل العودة إلى الوضع التوازني الطويل الأجل.

❖ النموذج الثالث:

إن معامل تصحيح الخطأ ظهرت إشارته سالبة وعند مستوى المعنوية 1% مما يؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل. فمن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الثالث فتبين أن النمو الاقتصادي يرتبط طرديا في الأجل القصير مع معدلات البطالة وهذا يتوافق مع نتائج النموذج الثاني في الأجل القصير ومغايرة لنتائج الأجل الطويل وعليه نقبل الفرضية العدمية الأولى. أما فيما يخص معدلات التضخم فجاءت علاقتها عكسية مع معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد وبالتالي جاءت النتائج مغايرة لنتائج الأجل الطويل، وتتوافق مع النظرية الاقتصادية (منحنى فيلبس يتحقق في الأجل القصير)، فعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة الثالثة. وقد بلغ حد تصحيح الخطأ (0.145) وكانت إشارتها سالبة، أي أن (14%) من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في السنة وعليه يستلزم حوالي 6 سنوات و8 أشهر تقريبا من أجل العودة إلى الوضع التوازني الطويل الأجل.

6/-الاستنتاجات:

من خلال تقدير النموذجيين تبين وجود علاقة تربط ما بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الجزائر في الفترة طويلة الأجل بعلاقة عكسية، مع غياب هذه العلاقة في الفترة القصيرة الأجل. كما أن مرونة البطالة للانخفاض بالنسبة إلى الناتج أكبر، في مقابل مرونة البطالة بالنسبة إلى التراكم في رأسمال كانت أضعف أي أن معدلات البطالة لا تستجيب للانخفاض عند التغير الإيجابي لمعدلات التراكم في رأسمال بنفس الحجم عند تزايد معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تتوافق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية.

كما توصلت إلى وجود علاقة طفيفة ما بين معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر مع عدم وجود علاقة توازنيه طويلة أو قصيرة الأجل بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر وعليه إن معدلات النمو يمكنها أن تقلل من معدلات البطالة في المستقبل شرط أن تعمل السياسات على تشجيع الاستثمارات الكثيفة اليد العاملة وتعديل هيكل الاقتصادي الجزائري بهدف امتصاص أكثر لمعدلات البطالة.

إن من أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي هو معدل التضخم، لكن النتائج التي توصلنا إليها أشارت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين معدل التضخم ومعدل البطالة فهذا ما يفسر ضعف العلاقة ما بين المتغيرين. أي أن علاقة **Phillips** غير محققة في الأجل الطويل، ويمكن تفسيرهم وفقا للنظرية الكينزية بأن تعرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمات الطلب الايجابية الذي يعني زيادة الطلب الكلي نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي في البلد من خلال ارتفاع أسعار النفط وتطبيق برامج الانتعاش الاقتصادي، أدت إلى زيادة الأسعار (معدلات التضخم)، وذلك نتيجة ثبات العرض الكلي مقارنة بالطلب المتزايد ترتب عنه زيادة إنتاج المؤسسات لزيادة أرباحها، وهذا يتطلب زيادة مدخلات الإنتاج المتمثلة في عنصر العمل ولكن بنسب ضئيلة.

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات والتي نوجزها في النقاط التالية:

-ينصح على صناع القرار بوضع السياسات التي تهدف إلى التقليل من معدلات البطالة من خلال تعديل آليات خلق فرص العمل الدائمة التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المدى الطويل، مع العمل على تحسين هيكل الاقتصاد بما يسمح بزيادة معدلات النمو وبالتالي امتصاص معدلات البطالة كون أن النمو الاقتصادي في الجزائر يؤثر نوعا ما على هيكل الاقتصاد ويقلل من معدلات البطالة.

-التوجيه الجيد للاستثمارات المحلية والأجنبية نحو المؤسسات التي تخلق نموا اقتصاديا وتعتمد على استخدام عنصر العمل أكثر من رأسمال مما يسمح بتقليل معدلات البطالة السائدة، ومن أهم القطاعات الكثيفة اليد العاملة هي القطاع الزراعي والصناعي حيث أن الاستثمار في هذا المجالين سوف يسمح أولا بتغطية الطلب الداخلي وبالتالي مواجهة الارتفاع الحاد في الأسعار ثم كمرحلة ثانية تصديرها إلى الخارج.

-التركيز على قطاعات جديدة وواعدة في الجزائر، وأهمها القطاع السياحي الذي يعتبر قطاع مهمش في الجزائر بالرغم من توفر الجزائر على الكثير من المقومات السياحية، ومن خلال الاستثمار في هذا المجال سوف يفعل الكثير من القطاعات المرتبطة به (الفندقة، النقل، ...إلخ) مما سوف يحقن الاقتصاد.

المراجع والإحالات:

[1] سليم عقون، *قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة. دراسة قياسية تحليلية" حالة الجزائر"*، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، تحت إشراف د. يوسف بركان، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010، ص06.

[2] دادن عبد الغني، *بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008*، مجلة الباحث،2012، العدد10، ص175

[3] الطاهر جليط، *دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر(1980-2014)*، العدد سادس، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر،2016.

[4] Abbas, Shujaa, ***"Long Term Effect of Economic Growth on Unemployment Level: In Case of Pakistan***, Journal of Economics and Sustainable Development, 2014, Vol 5, No 11. pp 103-107

[5] مدني بن شهرة، *سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية*، دار هومة، الجزائر، 2008، ص133.

[6] درواسي مسعود، *السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004*، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، تحت إشراف طواهر محمد التهامي، جامعة الجزائر،2005

[7] الهادي خالدي ، *المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي*، دار هومة، الجزائر،1996، ص195

[8] سليم عقون،مرجع نفسه، ص49.

[9] زيرمي نعيمة ، *التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق*، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، تحث اشراف: بن بوزيان محمد، جامعة ابو بكر بلقايد،2011، ص 148.

[10] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص134.

[11] زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص15.

[12] الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص202-203.

[13] معمري موسى، *"أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو دراسة تطبيقية على الحالة الجزائرية (1989-2009)"*، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد، تحت اشراف أنور راشد القرعان، جامعة اليرموك، الأردن،2011.

[14] سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص50.

[15] Bouyakoub, ***l'économie algérienne et le programme d'ajustement structural*** ; revue confluences, université d'Oran,1997 , pp75-85

[16]bellal.S, ***"Prix rente et accumulation cas de l'Algérie***", revue du chercheur, université de Ouargla,2003, pp02.

[17]Ratoul, Economic reform and political openings: lessons from Algeria change in the Arab world,2000, pp78

[18] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص152.

[19] محمد مسعى، *سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو*، مجلة الباحث 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص147

[20] بوفيلح نبيل، *دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010*، أبحاث اقتصادية وإدارية،2012، العدد12، ص254.

[21] تقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط لسنة 2008.

[22] بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي2010ص03.

[23] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، بتاريخ 29-07-2015، العدد 04، ص17.

[24] http://www.anem.dz/.html

[25] راشدة عزيرو، *مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر*، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة،2012، ص5.

[26] http://www.ads.dz/documents/prg_afs.html

[27] http://www.ads.dz/documents/prg_tuphimo.html

[28] شلالي، فارس، *"دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2004) مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة (2005-2009)"*، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، تحت اشراف أ.د محمد صالح، جامعة الجزائر،2005.

[29] http://www.andi.dz/index.php/fr/a-propos

[30] عمورة جمال، *دور تطوير وتشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة في الجزائر" دراسة حالة الوكالة الوطنية للاستثمار"*، ندوة عربية حول البطالة أسبابها ، ومعالجتها، وأثرها على المجتمع، جامعة البليدة،2006، ص472

[31] محمد بن عبد الله الجراح، *مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2011، المجلد 27، العدد الأول، ص 144.

[32] عماد الدين أحمد المصبح، *العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية: دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك*، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية،2008، 17-18 مارس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، تنظيم المعهد العربي للتخطيط (الكويت). http://www.arab-api.org/conf/p2.pdf

[33] محمد صلاح يوسف عفيفي، هبة السيد محمد سيد أحمد، *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية القطاع الصناعي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1990-2014*، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الوطني: التحديات والطموحات، 26-28 رجب، جدة، جامعة الملك عبد العزيز،2015.

[34] رياض المومني، نفل الهزيم، *تأثير التجارة الخارجية على التضخم: دراسة تطبيقية على الأردن 1992-2006*، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،2011، المجلد 27، العدد (1ب)، 393-394.